المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵡⵉⵔⵉⵜ ⴷ ⵜⵙⵏⵙⵓⵔⵉⵜ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

رأي المجلس في شأن

مشروع مراجعة هيكلة الخريطة الجامعية العمومية المغربية: المرتكزات والرؤية ومنهجية التنزيل

رأي رقم 2026/20

ماي
2026

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵙⴳⵎⵉ ⴷ ⵜⵙⵏⵙⵉⵡⵉⵏ ⴷ ⵜⵙⵔⵔⵉ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

رأي المجلس في شأن
مشروع مراجعة هيكلة الخريطة الجامعية العمومية المغربية: المرتكزات والرؤية ومنهجية التنزيل

رأي رقم 2026/20

ماي 2026

كما صادقت عليه الجمعية العامة للمجلس بتاريخ 12 ماي 2026

الإيداع القانوني: 2026MO3403
ردمك: 978-9920-498-15-9

المحتوى

مقدمة 5

محتوى المشروع المحال على المجلس 9

ملاحظات عامة 11

ملاحظات هيكلية على المشروع 13

في شأن المخطط المديري للتعليم العالي 17

توصيات 19

مقدمة

توصل المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، بطلب رأي من السيد رئيس الحكومة، بتاريخ 6 أبريل 2026، في شأن مشروع «مراجعة هيكلة الخريطة الجامعية العمومية المغربية: المرتكزات، والرؤية، ومنهجية التنزيل»، وذلك:

- طبقا لأحكام الفصل 168 من الدستور، الذي ينص على إحداث المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وعلى صلاحياته الدستورية في إبداء الآراء حول السياسات العمومية والقضايا الوطنية التي تهم المنظومة التربوية، وفي تقييم السياسات والبرامج المرتبطة بها؛
- وعملا بمقتضيات المادة 2 من القانون رقم 105.12 المتعلق بالمجلس، التي تنص على إبداء المجلس لرأيه فيما تحيله عليه الحكومة من القضايا ذات الصلة بالاختيارات الوطنية الكبرى، والتوجهات العامة، والبرامج والمشاريع ذات الأهمية الخاصة، المتعلقة بقطاعات التربية والتكوين والبحث العلمي.

في هذا الصدد، يدلي المجلس برأيه هذا، الذي اعتمد في إعداده مقاربةً تحليلية ترتكز على المرجعيات والمستندات التالية:

- **أحكام الدستور**، وعلى الخصوص منها، **الفصل 31** الذي ينص على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسَّر الولوج وذي جودة؛ وبالتالي تكريس مبدأ التوفيق بين تيسير الولوج إلى التعليم وضمان جودته، باعتبارهما بعدين متكاملين في إعمال الحق في تعليم عصري، **والفصل 154** الذي يكرس مبادئ المساواة في الولوج إلى المرافق العمومية، والإنصاف في تغطية التراب الوطني، واستمرارية الخدمات، إلى جانب إخضاعها لمعايير الجودة، والشفافية، والمحاسبة، والمسؤولية؛
- **التوجيهات الملكية السامية**، التي دعا فيها صاحب الجلالة إلى «صياغة الإصلاح في إطار تعاقدي وطني ملزم، من خلال اعتماد قانون-إطار، يحدد الرؤية على المدى البعيد، ويضع حدا للدوامة الفارغة لإصلاح الإصلاح إلى ما لا نهاية»[1]؛ وتلك التي أكد جلالته من خلالها على أنه «حان الوقت لإحداث نقلة حقيقية في التأهيل الشامل للمجالات الترابية، وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية»، داعيا إلى «الانتقال من المقاربات التقليدية للتنمية الاجتماعية، إلى مقاربة للتنمية المجالية المندمجة»[2]؛

1 مقتطف من خطاب العرش لسنة 2015.

2 مقتطف من خطاب العرش لسنة 2025.

- **الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030**، التي ترتكز على مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة، والارتقاء بالفرد والمجتمع، باعتبارها مبادئ ناظمة للإصلاح، وتوصي بترسيخ وضع مؤسسات التعليم العالي بوصفها قاطرة للتنمية الجهوية والوطنية، وببلورة خارطة وطنية للتعليم العالي تقوم على رؤية واضحة حول شبكة الجامعات المغربية[3]؛

- **القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي**، ولاسيما **المادة 12**، التي حددت مبادئ وأسس تنظيم التعليم العالي، ونصت على إعادة هيكلة المنظومة، على أساس الانسجام والتكامل والفعالية، وفق مخطط متعدد السنوات، تُعِده الحكومة بتشاور بين جميع الفاعلين، ويُعرض على المجلس قصد إبداء الرأي بشأنه؛

- **القانون رقم 59.24 المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي**، ولاسيما **المادة 5**، التي تنص على إعداد مخطط مديري لمواكبة واستشراف تطور التعليم العالي والبحث العلمي، وفق مبادئ العدالة المجالية، والتوازن والإنصاف بين مختلف جهات المملكة، وذلك بتشاور مع القطاعات الوزارية والمؤسسات والهيئات المعنية؛ و**المادة** 8 منه، التي تنص على ضرورة تأطير هذا المخطط المديري لمختلف المبادرات المتعلقة بإحداث مؤسسات للتعليم العالي والبحث العلمي؛ وكذلك مقتضيات **المادة 33**، التي تحدد، ضمن مهام مجلس الجامعة، اقتراح إحداث مؤسسات جامعية جديدة، وإبداء الرأي في طلبات اعتماد مسالك التكوين؛

- **القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية**[4]، ولاسيما **المادة 3**، التي تنص على الحفاظ على استقلالية المؤسسات العمومية وتحسين حكامتها وتعزيز أدائها والرفع من نجاعتها، و**المادة 40**، التي تروم ضبط إحداث المؤسسات العمومية من خلال إعداد دراسة قبلية تبرر الاختيارات، و**المادة 53**، التي تتوخى إعمال مبدأ التشاور مع الجماعات الترابية، عند إعداد برامج العمل ذات الأثر على التنمية الترابية؛

- **آراء وتقارير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي**، وعلى الخصوص، رأي المجلس رقم 18\2025، بشأن مشروع القانون المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي، الذي أوصى بإعداد مخطط مديري وطني توجيهي، وتقرير المجلس في موضوع «التعليم العالي بالمغرب: فعالية نجاعة النظام الجامعي ذي الولوج المحدود» (2019) الذي خلُص إلى ضرورة التفكير بطريقة شمولية ونسقية في كل إصلاح يتم إدخاله على التعليم العالي؛

- **توصيات تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد**، التي تراهن على انبعاث جيل جديد من الجامعات، يشتغل بمعايير التميز، وبنماذج متجددة للحكامة؛ جامعات منفتحة على العالم، متجذرة في محيطها الترابي، وتضع الطالب في صلب أولوياتها؛

3 الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، الرافعة الخامسة، المستلزم 17.

4 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.89، الجريدة الرسمية عدد 7007 بتاريخ 26 يوليو 2021.

- **توصيات المجلس الأعلى للحسابات**[5]، ولاسيما التوصية المتعلقة بتضمين استراتيجية الوزارة، بعد التشاور مع الجامعات، التوجهات والأهداف المتعلقة بإحداث المؤسسات الجامعية على الصعيد الوطني، بغية ضمان التناسق اللازم بين هذه التوجهات وطلبات الجامعات بإحداث هذه المؤسسات. علاوة على التوصية المتعلقة بوضع خارطة وطنية استشرافية للتعليم العالي، تسمح بالتوفر على رؤية واضحة لآفاق، تطور التعليم العالي من حيث المؤسسات التي يتعين إحداثها، أو تلك التي يتعين توسعتها في ضوء احتياجات الاقتصاد الوطني.

5 التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2024-2025، الجريدة الرسمية عدد 7476 بتاريخ 23 يناير 2026، الصفحة 576.

محتوى المشروع المحال على المجلس

تتضمن الوثيقة المحالة على المجلس تصورا يروم مراجعة خريطة الجامعات العمومية المغربية، من خلال إرساء توزيع أفضل للعرض الجامعي عبر التراب الوطني، يُسهِم في حل مشكل الاكتظاظ في الجامعات العمومية، وجعل العرض التكويني متجددا، وأكثر ملاءمة مع متطلبات التنمية الوطنية والترابية.

وفي هذا السياق، تتضمن الوثيقة إعادة هيكلة الخريطة الجامعية، وفق مقاربة تقوم على محورين متكاملين:

- إعادة تنظيم الجامعات الكبرى، عبر تقسيمها إلى عدة جامعات، بهدف تخفيف الاكتظاظ، وتحسين التدبير، وتحقيق الإنصاف المجالي؛
- إحداث مؤسسات جامعية جديدة، واقتراح عرض تكويني يستجيب للحاجيات الوطنية والجهوية، ويواكب التحولات المرتبطة بالمهن والتخصصات المستقبلية.

وفق هذا المبدأ، تستهدف المراجعة المقترحة تقسيم كل من: جامعة ابن زهر بأكادير إلى 5 جامعات؛ وجامعة عبد المالك السعدي بتطوان إلى 3 جامعات؛ وجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء إلى 3 جامعات؛ وجامعة محمد الخامس بالرباط إلى 3 جامعات؛ وجامعة القاضي عياض بمراكش إلى 3 جامعات؛ وجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس إلى جامعتين؛ وجامعة مولاي إسماعيل بمكناس إلى جامعتين؛ وجامعة محمد الأول بوجدة إلى جامعتين؛

في حين، تُبقي وثيقة المشروع على كل من جامعة شعيب الدكالي بالجديدة، وجامعة الحسن الأول بسطات، وجامعة ابن طفيل بالقنيطرة، وجامعة مولاي سليمان ببني ملال، بدون تقسيم أو تغيير؛ مما سيمكن من الانتقال من 12 إلى 27 جامعة عمومية.

كما تبرز الوثيقة الجوانب المالية والتنفيذية للمشروع، مع اعتماد إعمال تدريجي للخريطة الجديدة في الفترة الممتدة من سنة 2026 إلى سنة 2028، واستثمارات تشمل إعادة الهيكلة وإحداث مؤسسات جامعية جديدة في أفق سنة 2030.

وتهدف هذه المراجعة، حسب الوثيقة المذكورة، إلى تعزيز إسهام الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على المستويين الجهوي والوطني.

ملاحظات عامة

تستند الملاحظات الآتية، إلى قراءة وثيقة المشروع انطلاقا من منطقها الداخلي. وفي هذا الإطار، تعكس هذه الوثيقة، في مقدمتها، وعيا بالتحديات المرتبطة بالتحولات الاقتصادية، وسوق الشغل، وتأهيل الرأسمال البشري. غير أن هذا التأطير يظل في حدود الخطاب، دون أن يجد امتدادا منهجيا واضحا داخل باقي مكونات الوثيقة، التي تركز أساسا على البُعد المجالي. ويترتب على ذلك نوع من التباين بين الأفق المعلن والمقاربة المعتمدة عمليا.

وانطلاقا من ذلك، يبرز تحليل الوثيقة المذكورة مجموعة من الملاحظات الأولية، التي يمكن عرضها كما يلي:

- **استعمال مفهوم دون تفصيله**

تستعمل الوثيقة مفهوم «المخطط المديري» باعتباره إطارا مرجعيا مؤطرا لإعادة هيكلة التعليم العالي (الصفحة 8)، غير أن هذه الوثيقة لا ترقى إلى اعتماد مقاربة استراتيجية لهيكلة التعليم العالي، وتظل مقتصرة على مقاربة مجالية محضة لإعادة توزيع العرض الجامعي.

- **بخصوص التشخيص وطبيعة الحلول**

تؤكد الوثيقة أن الاكتظاظ يؤثر على جودة التكوين وظروف التعلم، كما تحدد أهدافا نوعية مثل تحسين جودة التكوين، وتقليص الهدر، وتعزيز قابلية التشغيل، وهو تشخيص يحيل على أبعاد متعددة ومتداخلة؛ بيداغوجية، وتنظيمية، وهيكلية. غير أن الحل المقترح، اقتصر على إعادة تنظيم الخريطة الجامعية العمومية.

- **منطق التدرج الزمني**

تعتبر الوثيقة مراجعة الخريطة الجامعية مرحلة أولى ضمن مسار إصلاحي، غير أنها لا تحدد المراحل اللاحقة، ولا توضح كيفية الانتقال بينها، أو الإطار الذي سيضمن انسجامها، علما بأن هذه الوثيقة المعروضة على المجلس، ليست مشروعا لنص تشريعي أو تنظيمي يضمن استدامة توجهاتها ويلزم السلطات العمومية مستقبلا.

- **في مفهوم الإنصاف المجالي**

تُولي الوثيقة أولوية حصرية لتحقيق الإنصاف المجالي وتقريب الجامعة من الطلبة، وهو اختياروجيه، غير أن هذا التركيز لا يوازيه اهتمام مماثل بكل متطلبات الجودة والنجاعة، وضمان الشروط اللازمة لبزوغ جامعات تستجيب لهذه المتطلبات.

- **بخصوص البعد المجالي والبعد النسقي**

تربط هذه الوثيقة، مشروعَ مراجعة الخريطة الجامعية بالاستجابة للحاجيات الاقتصادية والمهن الجديدة، دون أن تقدم آليات دقيقة لتحقيق هذه الملاءمة، ومنها تبني مقاربة قائمة على البناء المشترك مع الجامعات والفاعلين على الصعيد الترابي.

ملاحظات هيكلية على المشروع

تستند الملاحظات الهيكلية المتعلقة بمشروع مراجعة الخريطة الجامعية، إلى قراءة تستحضر المرجعيات المؤطرة لإصلاح المنظومة التربوية المذكورة في مقدمة هذا الرأي، وهي مرجعيات وطنية مشتركة، بغض النظر عن الوضع المؤسساتي للأطراف المعنية، ومهامها.

تمثل هذه المرجعيات مجتمعة إطارا متكاملا يحدد منطلقات الإصلاح وأهدافه، ويؤطر أدواته، خاصة من خلال التأكيد على الطابع النسقي للتحول المنشود، وعلى مركزية التخطيط الاستراتيجي كما يجسده مفهوم «المخطط المديري».

وانطلاقا من كل ذلك، تم تناول الوثيقة من خلال قراءة تحليلية تستهدف إبراز مدى حضورها داخل هذا الإطار المرجعي، وذلك عبر فحص طبيعة المقاربة المعتمدة، ومدى انسجامها مع منطق الإصلاح، مع الانطلاق من التصور العام الذي يُنتظَر أن يؤطر أي إصلاح، مرورا بنقط تفصيلية/ توضيحية، تهم العلاقة بين الخريطة الجامعية، والمخطط المديري، وحدود المقاربة المجالية الصرفة.

وبناء عليه، يسجل المجلس الطابع الإيجابي لما يحمله التوجه المتعلق بتقسيم الجامعات العمومية الكبرى من غايات وتدابير، في مقدمتها:

- السعي إلى تكريس الإنصاف المجالي في توزيع العرض الجامعي العمومي، من خلال توزيع مجالي أفضل للجامعات العمومية، وتمكين المجال الترابي من أدوات تُسهم في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، من خلال جامعات فعَّالة ومتجذرة في محيطها الترابي؛
- العمل على التخفيف من الاكتظاظ داخل الجامعات العمومية، وهو ما من شأنه أن يساعد على تجويد حكامتها؛
- الإسهام في تقريب الخدمات الجامعية من المواطنين، وربطها أكثر بحاجيات المجالات الترابية؛
- الإسهام المحتمل في خلق نوع من التنافسية الإيجابية بين الجامعات العمومية، بشكل يحفزها على تحسين أدائها باستمرار.

أما فيما يخص الاقتراح المتعلق بعرض تكويني متجدد، وإحداث مؤسسات جامعية متخصصة بما يستجيب للحاجيات الوطنية والجهوية، فإن المجلس، وانطلاقا من مبدأ الاستقلالية التنظيمية والإدارية والبيداغوجية للجامعات كما أقرته القوانين الجاري بها العمل، يَعتبر أن هذه الخطوة تندرج ضمن صلاحيات مجالس الجامعات، التي تعود لها صلاحية مبادرة الاقتراح في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بالانتقال التدريجي من الولوج المفتوح إلى الولوج المحدود كما ورد في وثيقة مشروع هيكلة الخريطة الجامعية العمومية (الصفحة 13)، يرى المجلس أن صورة سلبية قد ترسخت عن المسالك ذات الاستقطاب المفتوح، بشكل أضر بها، وأصبح يُنظر إليها باعتبارها نظاما غير ذي قيمة، وخيارا أخيرا يلجأ إليه الطلبة ممَّن لم يتمكنوا من الالتحاق بالمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، في حين أن هذه المسالك ذات الاستقطاب المفتوح، تُسهم بشكل وازن في تكوين النخبة الفكرية والعلمية لبلادنا. لذلك أصبح من الضروري تثمين كل مسالك التكوين بجميع المؤسسات، والعمل على تنويع العرض التكويني الجامعي بما يمكِّن كل طالب من متابعة التكوين الملائم لإمكاناته، ولاختياراته.

كما يؤكد المجلس أن توفير شروط النجاح لمراجعة الخريطة الجامعية العمومية يستلزم، على الخصوص، ما يلي:

- ربط هذه المراجعة، من جهة أولى، بتحول شامل في النموذج البيداغوجي، ووظائف الجامعة، وحكامتها، ودينامية البحث والابتكار، ومن جهة ثانية، بتأطير هذه المراجعة ضمن مسار زمني استراتيجي متدرج. والحال أن المقاربة المعتمدة في الوثيقة تظل، في جوهرها محكومة بمنطق تدخلي جزئي، يركز على إعادة توزيع البنيات في المجال، دون أن يندرج، بشكل واضح، ضمن تصور نسقي متكامل، أو أفق استشرافي محدد المعالم في إطار مخطط مديري للتعليم العالي؛
- تفعيل الاستقلالية الإدارية والبيداغوجية والمالية للجامعات، لكي تتمكن من الاضطلاع بأدوارها، وتثمين خصوصياتها، وتعزيز ارتباطها بمستلزمات التنمية الجهوية؛ ذلك أن الاستمرار في مركزية القرار، تؤدي إلى وضعية تَماثُل مؤسساتي، بدل تكامل فعلي، وإلى توزيع إداري للمؤسسات، عوض إدماج فعلي في دينامية التنمية المجالية؛ مما يحد من قدرة الجامعة على إحداث أثر تنموي متمايز ومستدام؛
- وضع تصور واضح لآليات القيادة، والتتبع، وتوزيع الأدوار بين مختلف الفاعلين في تنفيذ مشروع تقسيم الجامعات العمومية؛ والحال أن الوثيقة لم تحدد أدوات للتخطيط المفصل، أو آليات للتقييم المرحلي والنهائي. ويمكن أن يترتب على ذلك اختلالات مرتبطة بتأخر التنفيذ، وضعف الأثر؛
- تقديم تصور زمني واضح لمسار الإصلاح ومراحله، ومؤشرات تمكِّن من تتبع التقدم بين مرحلة وأخرى، في مراعاة لمقتضيات المادة 8 من القانون رقم 59.24 المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي. غير أن الوثيقة تكتفي بالإشارة إلى كون مراجعة الخريطة الجامعية العمومية مرحلة أولى، دون تحديد المراحل اللاحقة، أو توضيح طبيعة الانتقال بينها، أو إبراز الآليات الكفيلة بضمان انسجامها.

عموما، يبين التحليل أن وثيقة مراجعة هيكلة الخريطة الجامعية العمومية، موضوع هذا الرأي، رغم استحضارها لبعض مفاهيم الإصلاح كما تحددها المرجعيات القانونية والاستراتيجية، تظل في جوهرها محكومة بمقاربة جزئية

تقنية، لا تعكس بشكل كافٍ الطابع النسقي والتحولي للإصلاح، الذي لا يتحقق عبر تجميع تدخلات متفرقة، بل من خلال بناء رؤية شاملة تؤطر هذه التدخلات وتمنحها معناها واتجاهها في أفق استشرافي.

وفي هذا السياق، يُعتبَر المخطط المديري للتعليم العالي مدخلا أساسيا لإعادة تأطير هذا المشروع ضمن رؤية إصلاحية شاملة ومندمجة.

في شأن المخطط المديري للتعليم العالي

لقد سبق للمجلس، في رأي استشاري سابق[6]، أن أثار الانتباه إلى ضرورة إعداد السلطات العمومية لمخطط مديري توجيهي للتعليم العالي، يستجيب للرهانات الجديدة التي تواجهها الجامعات المغربية، والتي ستزداد حدتها في المستقبل.

وهي رهانات تتداخل فيها الأبعاد الدولية، ذات الطبيعة الاقتصادية، والاجتماعية، والعلمية، والثقافية، والبيئية، التي سيكون لها تأثير كبير على مستقبل بلادنا، وتفرض علينا تعزيز قدراتنا الوطنية الذاتية، وتثمين رأسمالنا البشري؛ مع التحديات الوطنية المرتبطة، أساسا، بمتطلبات الجودة وإكراهات الاكتظاظ، التي تواجهها الجامعة العمومية، وما ينجم عنها من انعكاسات تنظيمية وأكاديمية ومالية مهمة، تستدعي دعما قويا من السلطات المختصة.

ذلك هو، في تصور المجلس، القصد من وضع مخطط مديري توجيهي لإعادة هيكلة التعليم العالي وتحقيق تحوله، والذي ينبغي أن ينصب على هدف مركزي يتمثل في جعل الجامعات الوطنية فاعلا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومحركا لانبثاق مجتمع مزدهر، عكس التوجه المحدود الذي يختزل مخططا مديريا، في البعد الترابي للعرض الجامعي.

من هذا المنطلق، فإن التحول المنشود لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي يفرض اعتماد مقاربة شمولية متعددة الأبعاد، تقوم على إعادة هيكلة المنظومة، وتعزيز النموذج البيداغوجي، وإرساء حكامة ناجعة، وتكريس التكامل بين مختلف المسارات والتكوينات وبرامج البحث.

ويستلزم ذلك تأهيل وتحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في إطار مخطط مديري تتم أجرأته وفق «مخطط متعدد السنوات يرتكز إعداده على تشاور بين مختلف الفاعلين، ويتم تنفيذه بصفة تدريجية، وفق برمجة زمنية محددة»، يُعرض على المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي لإبداء الرأي بشأنه، انسجاما مع مقتضيات المادة 21 من القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

ويُعد هذا المخطط، بحكم طبيعته الاستراتيجية والتوجيهية، وإعداده القائم على مقاربة تشاركية، الإطار الأنسب لضمان تحقيق هذه الأهداف، من خلال الانتقال من تدخلات مجزأة، إلى رؤية مندمجة ومؤطرة.

6 المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، رأي رقم 2025/18 في شأن مشروع قانون يتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (ماي 2025).

توصيات

أخذا بعين الاعتبار ما ورد في الملاحظات العامة والملاحظات الهيكلية التي انتهت إليها القراءة التحليلية لوثيقة المشروع موضوع هذا الرأي، واستحضارا للمنظور الذي أعاد المجلس التأكيد عليه فيما يتعلق بمدلول المخطط المديري التوجيهي، وطابعه الناظم للتحول المرغوب لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي؛

وبالنظر إلى كون الاكتظاظ الملحوظ في الجامعات واقعا قائما يتطلب الانكباب على معالجته دون تأخير، وحل كل أسباب استمراره أو تفاقمه، وكون العدالة المجالية تشكل هدفا أساسيا، لما لها من أثر مباشر على ولوج التكوينات الجامعية، وجودة الخدمات، وتأهيل المجال الترابي؛

فإن مشروع مراجعة هيكلة الخريطة الجامعية العمومية، الذي جاء بتدابير تسعى إلى معالجة مشكلة الاكتظاظ وإعمال العدالة المجالية عبر تقسيم عدد من الجامعات العمومية الكبرى، يمثل مكونا من بين مكونات أخرى لازمة لتحقيق الإصلاح الشامل المنشود لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي، الذي لن يتأتى دون المقومات التي يعرضها المجلس في منظوره أعلاه.

كما يظل نجاح هذا التدبير نفسه، والمتمثل في مراجعة الخريطة الجامعية العمومية، رهينا بتوفير جملة من المستلزمات تكفل تحقيق أهدافها المعلنة، ويأتي على رأس هذه المستلزمات:

أولا: وضع خطة لمواكبة الجامعات المحدثة، خصوصا منها التي لا تتوفر على عرض تكويني متنوع يرقى إلى عرض جامعي حقيقي؛

ثانيا: تسطير برنامج لتنمية الخدمات المواكبة، من أحياء جامعية، ومرافق رياضية وثقافية وفنية وترفيهية وخدماتية، تجعل من الجامعة فضاء ذا جاذبية، وحاضنا لحياة جامعية حقيقية؛

ثالثا: توسيع التقسيم المقترح لتقليص حجم بعض الجامعات الكبرى التي ظل عدد طلبتها يتعدى، بفارق كبير، متوسطَ العدد المنشود، المحدد في حوالي أربعين ألف طالب، حسب الوثيقة المذكورة؛

رابعا: إصدار النصوص القانونية اللازمة لتنفيذ مشروع الخريطة الجامعية المقترحة، الذي يمتد تنفيذه ما بين سنتي 2026 و2028، وإضفاء الطابع الإلزامي عليه.

يجدد المجلس التأكيد على أن مراجعة الخريطة الجامعية العمومية، القائمة على مقاربة جزئية تنحصر في تقسيم عدد من الجامعات العمومية الكبرى، لا تكفي لتأسيس إصلاح شامل لمنظومة التعليم العالي، ما لم يتم إدراجها ضمن تصور أوسع يعالج كل أسباب الاختلالات القائمة.

لقد بيّنت القراءة التحليلية أن حدود مراجعة الخريطة الجامعية ترتبط بعدم إدراج مقترحاتها ضمن رؤية نسقية شاملة تستحضر مختلف أبعاد الإصلاح، لاسيما ما يتعلق بالنموذج البيداغوجي، والحكامة، ووظائف الجامعة،

والتكامل بين مكونات المنظومة، وكذلك ارتباطها الفعلي بالدينامية التنموية الجهوية، اعتبارا لكون التحول المرغوب يتجاوز الأثر المباشر للحلول المقترحة.

يؤكد المجلس استنادا إلى ما سبق أن المخطط المديري يشكل الأداة الاستراتيجية المركزية لتأطير مختلف التدخلات المرتبطة بالإصلاح، بما يضمن انسجامها وتكاملها وتدرجها في الزمن، ويمكِّن من تعزيز الربط مع دينامية الجهوية المتقدمة عبر مواءمة اختيارات إعادة هيكلة التعليم العالي مع خصوصيات المجالات الترابية، ومن ثم، ضمان انسجامها مع أولويات التنمية الجهوية، مما يستدعي توسيع الصلاحيات الذاتية للجهات في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

وفي الختام، يجدد المجلس تأكيده على أنه يتوخى من ملاحظاته وتوصياته المتضمَّنة في رأيه هذا، الإسهام في إضفاء الدقة والنجاعة على مشروع الخريطة الجامعية العمومية، وجعله متوافقا أكثر مع مقتضيات القانون-الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ومع القانون 59.24 المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي، ومع الرهانات المطروحة أمام بلادنا وسبل كسبها، لاسيما تلك المرتبطة بتأهيل وتثمين رأسمالها البشري، وذلك بشكل متوازن بين جميع الجهات.

ملتقى شارع علال الفاسي وشارع عبد الكريم الخطيب (الميليا سابقا)
ص.ب 6535، الرباط – المعاهد

Angle avenues ALLAL EL FASSI et ABDELKRIM EL KHATIB
(Ex. ALMELIA) BP 6535, Rabat - Instituts

Tél. : +(212) (0) 537 77 44 25
Fax : +(212) (0) 537 77 46 12